الأمم المتحدة

A/78/955

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة 28 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه إعلان المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثالث بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المعقود في الفترة من 10 إلى 13 حزيران/يونيه 2024 في دوشانبه (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 18 من جدول الأعمال.

(توقيع) جونيبيك **حكمت**

220724 160724 24-12533 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 28 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثالث بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028

10-13 حزيران/يونيه 2024، دوشانبه، طاجيكستان

الإعلان النهائي

انعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثالث بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في دوشانبه، طاجيكستان، في الفترة من 10 إلى 13 حزيران/يونيه 2024، لمناقشة الكيفية التي يمكن بها تحقيق أهداف العقد، الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 222/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشارك في هذا التجمع التاريخي رؤساء دول وحكومات، ووزراء وشخصيات رفيعة المستوى إلى جانب ممثلين لمنظمات دولية وإقليمية، وحكومات محلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية. وأتاح المؤتمر منبرا ضروريا ومناسبا من حيث التوقيت لمتابعة التقدم الذي حفز على إحرازه مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمياه. وستسهم المناقشات والرسائل الرئيسية التي لقيت صدى لدى المشاركين في إثراء منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وغيره من المناسبات والمؤتمرات المقبلة المتعلقة بالمياه.

نحن، رؤساء الوفود والممثلين الرفيعي المستوى للدول والمنظمات والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين،

إذ اجتمعنا في دوشانبه، طاجيكستان، في الفترة من 10 إلى 13 حزيران/يونيه 2024، إسهاما منا في عملية دوشانبه المتعلقة بالماء على اختلاف أدوارنا ومسؤولياتنا،

وإذ نؤكد من جديد الالتزام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" والتصميم على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة من أجل "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة" والأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمياه بحلول عام 2030،

وإذ نشدد على أن للمياه أهمية حاسمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ***وإذ نؤكد*** أن المياه، والنظم الإيكولوجية، والطاقة، والصحة، والأمن الغذائي وتحسين التغذية هي أمور مترابطة، وأن المياه والصرف الصحي شرطان مسبقان لتحقيق التنمية البشرية، بما في ذلك تمكين النساء والفتيات، والقضاء على الفقر والجوع، ولا غنى عنهما لمواجهة التحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 292/64 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2010 الذي نص على حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وخدمات الصرف الصحي، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 169/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي أكد أن حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، باعتبارها من عناصر الحق في مستوى معيشة لائق، ضروريةٌ للتمتّع التام بالحق في الحياة وبجميع حقوق الإنسان،

وإذ يساورنا القلق من أن نطاق التحديات المتعلقة بالمياه آخذ في الاتساع، لا سيما وأن المياه هي الوسيلة الأساسية التي يؤثر من خلالها تغير المناخ على المجتمعات والنظم الإيكولوجية، والعكس صحيح، بما في ذلك من خلال حالات الجفاف، والفيضانات، والتغير في أنماط الهطول التي تشكل مخاطر على التنوع البيولوجي، والزراعة، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والاحتياجات البشرية الأساسية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية والمجتمعات المحلية التي تواجه أوضاعا هشة، ***وإذ تقر*** بأن إدارة المياه والصرف الصحي القادرة على تحمل تغير المناخ تشكل جزءا أساسيا من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه،

وإذ تلاحظ بقلق أن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمياه على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 بمعدل التقدم الحالي، الأمر الذي يؤثر سلبا على رفاه الإنسان وعلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، ***وإذ تقر*** بأن تحقيق التغطية الشاملة بالخدمات بحلول عام 2030 سيتطلب زيادة في المعدلات العالمية الحالية للتقدم المحرز في مجال مياه الشرب بمقدار ست مرات، وزيادة في مجال خدمات الصرف الصحي بمقدار خمس مرات، وزيادة في مجال النظافة الصحية بمقدار ثلاث مرات[1] ***وإذ تحيط علما*** بالنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير التجميعي الأخير عن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي لعام 2023 الصادر عن آلية الأمم المتحدة للمياه[2]،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 222/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، الذي أعلنت به الفترة من عام 2018 إلى عام 2028 العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة" وخطة الأمين العام للأمم المتحدة: عقد العمل من أجل المياه للفترة 2018-2028 التي صاغت أهداف العقد، وهي (أ) النهوض بالتنمية المستدامة؛ (ب) تنشيط تنفيذ البرامج والمشاريع القائمة؛ (ج) تعبئة الجهود لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ***وإذ تشير أيضا*** إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 226/73[3] و 212/75[4]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028[5]، الذي يسلط الضوء على ما أُنجز في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022 ويحدد أفضل الممارسات والدروس المستفادة للوقوف على العقبات ويقترح الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها،

---

(1) الأمم المتحدة، *التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب: تقرير الأمين العام (إصدار خاص)* (نيويورك، 2023)، A/78/80-E/2023/64، الفقرة 34.

(2) *UN-Water, Blueprint for Acceleration: Sustainable Development Goal 6: Synthesis Report on Water and Sanitation 2023 (Geneva, United Nations, 2023).*

(3) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 226/73، "استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، 'الماء من أجل التنمية المستدامة'، 2018-2028".

(4) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 212/75، "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، 'الماء من أجل التنمية المستدامة'، 2018-2028".

(5) الأمم المتحدة، استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، *"الماء من أجل التنمية المستدامة، 2018-2028"*: تقرير الأمين العام، (نيويورك، 2022)، A/77/249.

وإذ نلاحظ مع الارتياح التقدم الهام المحرز وجهود المتابعة لتنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في إعلان المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثاني بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (مؤتمر دوشانبه بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء) الذي عُقد في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022،

وإذ نعرب عن تقديرنا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023)، في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، الذي ولّد زخما كبيرا يصب في اتجاه تعزيز العمل والالتزام السياسي في مجال المياه على جميع المستويات، بسبل منها خطة العمل المتعلقة بالمياه، لمواجهة التحديات المتعلقة بالمياه،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 334/77 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2023 بشأن "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، 'الماء من أجل التنمية المستدامة'، 2018-2028" والقرارات الهامة الواردة فيه التي اتخذتها الدول الأعضاء، ومنها قرار أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وأيضا قرار أن تعقد، في عام 2028، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاستعراض النهائي الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028،

وإذ نؤكد من جديد الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023) الوارد في القرار 1/78 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2023 الذي يلتزم "بتناول مسألة ندرة المياه والتشديد على الانتقال من مرحلة أزمة المياه العالمية إلى مرحلة تشكل فيها المياه موردا مستداما في العالم وحفز هذا الانتقال، بما يكفل توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة لصالح الجميع"،

وإذ نعرب عن تقديرنا لجمهورية السنغال والإمارات العربية المتحدة على قيادتهما بوصفهما مرشحتين للتشارك في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026، ولحكومة طاجيكستان على عرضها السخي لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض النهائي الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في دوشانبه، ***وإذ تلتزم*** بتقديم الدعم الكامل للتحضير لهذين المؤتمرين المقبلين من مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه،

وإذ نلاحظ الإجراء الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة لوضع استراتيجية للمياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالتشاور مع الدول الأعضاء، على نحو ما طُلب في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 334/77، من أجل تعزيز تنسيق وتنفيذ الأولويات المتعلقة بالمياه على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

وإذ نلاحظ أيضا التقدم الجوهري الذي أُحرز في الاجتماعين السابع والعشرين والثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال الحصيلة العالمية، بما في ذلك التسليم بالدور الحاسم لحماية، وحفظ وإصلاح نظم المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في تحقيق المنافع والفوائد المشتركة للتكيف مع المناخ، مع كفالة الضمانات الاجتماعية والبيئية،

وإذ نلاحظ كذلك إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل تغير المناخ على الصعيد العالمي من أجل توفير التوجيه لتحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، ***وإذ نرحب*** بإدراج المياه والصرف الصحي باعتبارهما عنصرا حيويا لتحقيق الهدف المتعلق بالتكيف والغايات المتعلقة به،

وإذ نشير إلى النتائج المتعلقة بالمياه المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي أسفر عنها الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أيار/مايو 2022، والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بما في ذلك إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر 2022، واستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي في أيار/مايو 2023، والدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس 2024، ***وإذ نتطلع*** إلى تنفيذ تلك النتائج،

وإذ نحيط علما بالنتائج المنبثقة عن اجتماعات أخرى، بما فيها المنتدى العالمي العاشر للمياه الذي عقد في إطار مؤتمر قمة روح باندونغ المعني بالمياه في أيار/مايو 2024،

وإذ نسلم بأن الأنهار الجليدية عنصر حاسم في الدورة الهيدرولوجية، ***وإذ ندعو*** إلى دعم تنفيذ السنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية والاحتفال بها على نطاق واسع في عام 2025 وإلى الاحتفال السنوي باليوم العالمي للأنهار الجليدية في 21 آذار/مارس، ***وإذ نرحب*** بالإضافة إلى ذلك بتركيز اليوم العالمي للمياه لعام 2025 على الأنهار الجليدية، ***وإذ نتطلع*** كذلك إلى المؤتمر الدولي المعني بالحفاظ على الأنهار الجليدية في دوشانبه في عام 2025؛

وإذ نحيط علما بالتقرير المسحي والمرحلي بشأن خطة العمل المتعلقة بالمياه المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة[6]، وإذ نسلط الضوء على العقبات الرئيسية، ولا سيما القيود المالية، ونقص الخبرات، والصعوبات في تهيئة بيئة مؤاتية، ومشاكل التعاون، التي تظهر كحواجز كبيرة أمام التقدم نحو الوفاء بهذه الالتزامات الطوعية، ***وإذ نقر*** بأن عملية دوشانبه للمياه تهدف إلى معالجة هذه التحديات والبحث عن حلول لها،

وإذ نشدد على أن عملية دوشانبه للمياه، التي تُوجت بانعقاد مؤتمر دوشانبه الثالث لعقد العمل من أجل المياه، تعزز الجهود المشتركة المبذولة من أجل تنفيذ الالتزامات الطوعية المسجلة في خطة العمل المتعلقة بالمياه المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 وتحقيق التآزر فيما بينها والدعم المقدم لذلك،

الرسائل الأساسية التطلعية

ندعو جميع صانعي القرارات وأصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق ما يلي ونحثهم على ذلك:

حماية صحة الإنسان ورفاهه بتسريع وتيرة التقدم المحرز في توفير خدمات المياه والصرف الصحي المدارة بصورة مأمونة وتشجيع تحسين النظافة الصحية ومن خلال تحسين إدارة المياه، بما يشمل حماية جميع موارد المياه العذبة (بما فيها المياه السطحية والجوفية) من التلوث، لأن الوقاية أكثر عدالة، وأكثر سلامة من الناحية البيئية، وأكثر فعالية من حيث التكلفة من معالجة المشاكل الصحية ومشاكل التلوث عند ظهورها،

(6) UN DESA, *Mapping and Progress of the UN 2023 Water Conference Water Action Agenda report*, advance version, (New York, 2024).

تعزيز القيادة والتعاون في مجال توفير مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل إدخال تغييرات كفيلة بإحداث التحول والحفاظ على استمراريتها من خلال تنفيذ إصلاحات سياساتية وأدوات تنظيمية واقتصادية، وكذلك من أجل تحسين التنسيق بين القطاعات ذات الصلة بالمياه وتحقيق الاتساق بين الشركاء في التنمية دعماً للمبادرات الحكومية،

الوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب، بسبل منها وضع سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة لإعطاء الأولوية لحصول الجميع بإنصاف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية باعتبارها عاملا حاسما في الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع دون تمييز، مع إعطاء الأولوية للفئات الأشد احتياجا، ولا سيما الفقراء، والأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية والفئات التي تواجه أوضاعا هشة، والتشديد في هذا الصدد على دور الحكومات، والسلطات المحلية، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة باعتبارهم جزءا من الحل،

الاستفادة من الإجراءات الملموسة التي يجري اتخاذها لتسريع وتيرة التقدم المحرز في توفير خدمات المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية المستدامة في مرافق الرعاية الصحية بوصفها نقطة انطلاق للتعاون بين قطاعي المياه والصحة، بسبل منها تبادل البيانات وتعزيز آليات التنسيق بين القطاعات، وكذلك آليات الوقاية من العدوى،

تشجيع كفاءة استخدام الموارد وإعادة استخدامها باعتبارهما المعيار الذي ينبغي اتباعه في جميع القطاعات الاقتصادية، ويشمل ذلك، على سبيل الأولوية، تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة وزيادة إعادة استخدامها، ومعالجة مصادر التلوث، والحد من انبعاثات النفايات الصناعية السائلة، وتسرب المياه وفقدانها من شبكات المياه، وكذلك زيادة إعادة استخدام المياه في المناطق الحضرية بما يتماشى مع مبادئ الاقتصاد الدائري،

تلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بتنفيذ تخطيط حضري وعمراني متكامل، عند الاقتضاء، باستخدام حلول قائمة على الطبيعة من خلال حماية النظم الإيكولوجية وإدارتها بطريقة مستدامة وإصلاحها، وكذلك تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل تكنولوجيات المدن الذكية،

ضمان أن تأخذ استراتيجيات الاستثمار في الاعتبار أثرها على المياه، وخصوصا في مجالات الطاقة، والصناعة والزراعة، وأن تستند إلى تقييمات بيئية استراتيجية وإلى سياسة تمويل وعملية تخصيص للتمويل مستدامتين وشاملتين للجميع،

تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه من المصدر إلى البحر وعلى جميع المستويات، وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ من خلال التخطيط وصنع السياسات المتكاملين والشاملين للجميع على نطاق جميع القطاعات وزيادة التعاون على أرض الواقع من خلال مشاركة أصحاب المصلحة،

حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية، بما يشمل الأنهار، والغابات، وأراضي الخث، والأراضي الرطبة، والبحيرات وطبقات المياه الجوفية لضمان صحة الإنسان، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي والتصحر، والتصدي للتلوث، وتحقيق استدامة الزراعة، والحد من مخاطر الكوارث، وتوفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، و***إعطاء الأولوية***، حيثما ينطبق

ذلك، للحلول القائمة على الطبيعة التي لا غنى عنها لضمان قدرة العالم على الصمود في مواجهة المخاطر المتعلقة بالمياه،

تعزيز الإجراءات المتخذة من أجل الحد من مخاطر الكوارث عن طريق حث القيادة السياسية، ودعم اتخاذ القرارات على أساس الأدلة العلمية، وتشجيع سياسة العلم المفتوح، وربط البيانات والمعارف العلمية بصياغة السياسات،

دعم إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي في سياق صياغة المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية عند الاقتضاء، من أجل الحد بشكل كبير من ندرة المياه الناجمة عن المناخ وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ إزاء الأخطار المتعلقة بالمياه استنادا إلى نُهُج قادرة على تحمل تغير المناخ في مجال إدارة المياه وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، و***مطالبة*** الدول الأعضاء بترجمة هذه التدابير إلى سياسات،

مواصلة ترسيخ الاعتراف بالعلاقات التي تربط الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي وحماية النظم الإيكولوجية وحفظها وإصلاحها وإدارتها المستدامة بالتنمية المستدامة، والعمل المناخي، وحفظ التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، وحماية البيئة، ومكافحة التصحر،

التشديد على الحاجة إلى تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالمياه في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك اجتماعات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي اتفاقية التنوع البيولوجي، وفي اتفاقية الأراضي الرطبة، وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

توطيد التعاون الشامل للجميع في مجال المياه، بما في ذلك على صعيد المياه العابرة للحدود، باعتباره شرطا مسبقا للتصدي للتحديات المتعلقة بالمياه وضمان التنمية المستدامة، والتكامل الإقليمي، والاستقرار والازدهار، وتشجيع التعاون في مجالات أخرى،

تشجيع ترتيبات الحوكمة وآليات التعاون، إن لم تكن موجودة بعد، وتعزيز الترتيبات القائمة لمواجهة التحديات المتزايدة من خلال مراعاة مبادئ القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة للمياه، حسب الاقتضاء،

تعزيز وإدامة منظمات الأحواض القائمة ودعم جهودها الرامية إلى إدارة الموارد المياه بطريقة مستدامة ومتكاملة وشاملة للجميع من خلال تشجيع الاستدامة المالية، وتبادل المعلومات، والخبرات والممارسات الجيدة، بما يشمل خزانات المياه الجوفية العابرة للحدود والمياه الجوفية،

تحقيق الاستفادة على نحو فعال ومحدد الهدف من التمويل المتاح و***زيادة*** التمويل العام والخاص، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية، عن طريق إيجاد الظروف التمكينية، وأوجه الكفاءة والترتيبات المؤسسية اللازمة لجذب استثمارات جديدة كبيرة لسد الفجوة التمويلية الكبيرة في الموارد المالية لقطاع المياه،

تأكيد ضرورة جمع البيانات العلمية وإجراء تقييمات قائمة على العلم على الصعيدين الوطني والإقليمي وغيرهما من الصعد من أجل تحسين إدارة المياه، والقدرة على تحمل تغير المناخ، ونظم الإنذار المبكر، وعمليات اتخاذ القرارات القائمة على الوعي بالمخاطر، مع إيلاء الاهتمام لاحتياجات البلدان النامية،

تعزيز القدرة على تحسين رصد الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتوفير التوجيه للاستعراضات القطاعية ودورات التخطيط الإنمائي، وإثراء الرصد العالمي للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات الأخرى المتعلقة بالمياه،

توفير تعليم جيد يسهل الحصول عليه، بدءا من مرحلة الطفولة وحتى التعليم العالي، ودعم مراع للاحتياجات والأولويات الوطنية في مجال التدريب وتنمية القدرات المؤسسية والقدرات من الموارد البشرية، مما يسهم في توفير قوة عاملة ماهرة ومتنوعة في مجال المياه والصرف الصحي،

تشجيع نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية وإتاحتها لها في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي من قِبل البلدان المتقدمة ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

ضمان وجود سياسات وإجراءات تشغيلية شفافة وتمكينية وشاملة للجميع فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء، والشباب، والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في عمليات اتخاذ القرارات في مجال المياه والصرف الصحي، مع الاعتراف بقيمة المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، وحيثما ينطبق ذلك، معارف المجتمعات المحلية، من أجل التوصل إلى حلول مستدامة لإدارة المياه،

ونكرر في هذا الإعلان تأكيد تصميمنا على تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء ونعلن التزامنا باتخاذ الإجراءات التالية، وفقا لقدرات كل منا:

التأكيد من جديد على ضرورة أن تظل المياه في صدارة جدول الأعمال الدولي، بسبل منها رفع مستوى الطموح في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض النهائي الشامل للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، على نحو ما صدر به تكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 334/77؛

تأكيد الضرورة الملحة للحفاظ على زخم التقدم المحرز من خلال تنفيذ الالتزامات الطوعية المسجلة في خطة العمل المتعلقة بالمياه المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 والالتزامات النابعة من مؤتمرات دوشانبه السابقة بشأن العقد الدولي للعمل من أجل المياه، ولحفز شراكات جديدة ومبتكرة وتسريع وتيرة الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

التشديد على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق التعاون الدولي والشراكات الدولية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والغايات الأخرى المتعلقة بالمياه، و***حث*** جميع الأطراف على زيادة الجهود على جميع المستويات – محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا، لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 و***التصدي*** للتحديات المتعلقة بالمياه لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛

السعي إلى التنفيذ والتحقيق الكاملين للالتزامات الطوعية لخطة العمل المتعلقة بالمياه و***التطلع*** إلى مزيد من الحوار وتبادل الآراء بشأن وسائل التنفيذ خلال المناسبة الخاصة بشأن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل المتعلقة بالمياه التي ستعقد في إطار منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 في نيويورك؛

الدعوة إلى رصد الالتزامات الطوعية لخطة العمل المتعلقة بالمياه والإبلاغ عنها، و***التشجيع*** على تسجيل الالتزامات الطوعية الجديدة الممكنة في خطة العمل المتعلقة بالمياه خلال مؤتمرات العقد الدولي للعمل من أجل المياه المعقودة في دوشانبه وغيرها من المناسبات المقبلة المتعلقة بالمياه؛

الدعوة إلى وضع الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي في صميم خطة التنمية المستدامة عن طريق دعم الاجتماعات والمؤتمرات الرفيعة المستوى المقبلة ومنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، والدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وجلسات الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بشأن المياه والكوارث، وكذلك الاجتماعات الأخرى التي تنظمها الدول الأعضاء، بما في ذلك مؤتمر قمة المياه الواحدة؛

تشجيع الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين مبعوث خاص معني بالمياه؛

ونعرب عن خالص تقديرنا **لحسن الضيافة التي وفرتها طاجيكستان، حكومة وشعبا، وللدعم المقدم من الأمم المتحدة ومن جميع الشركاء الذين أسهموا في هذا المؤتمر الهام.**